"مرتكزات نظام الحكم السوري (1970-2011) وأثرها في بناء الثورة"[57]

تتناول هذه الدراسة تحليل أهم مرتكزات النظام السوري إبان الفترة: 1970-2000، حيث مثل حزب البعث الواجهة السياسية-المدنية للحكم، بينما تولت المؤسسات العسكرية والأمنية مهمة المحافظة على توازن الحكم، وتكررت هذه الازدواجية في الشأن الاقتصادي حيث اعتمد النظام على فرض السياسة الاشتراكية على المجتمع السوري، وتبني النهج الرأسمالي في تعامل الدولة مع السوق العالمية، ونتج عن ذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية للمجتمع، ونشوء طبقة متمولة من أقطاب السلطة. وقد تجلت الحنكة السياسية لدى الرئيس السابق حافظ أسد في إدارته للسياسة الخارجية، وتناوله للملفات الإقليمية بدهاء عاد على الخزانة السورية بإيرادات عوضت أخطاء السياسة الاقتصادية.

أما القسم الثاني من الدراسة فيستعرض الأخطاء التي وقعت في عهد بشار (2000-2011)، والتي نشأت من فشل الرئيس الجديد في مواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية، وتضييع فرص الإصلاح التي كانت متوفرة له، وبدلاً من ذلك فقد عمد النظام إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الوهمية التي أدت إلى تنامي السخط الشعبي وتحوله إلى حراك وطني شامل، وعلى الرغم من أن حافظ أسد قد واجه في فترة حكمه حركات معارضة وسخط شعبي كبير، إلا أن الأوضاع الإقليمية والدولية أتاحت له وأد هذه الحركات والاستمرار في تشديد القبضة الأمنية، وهو أمر لم يعد متاحاً في فترة حكم وريثه بشار.

وتعرّج الدراسة في القسم الثالث على أهم المؤثرات المتوقعة على مرحلة ما بد الثورة، من خلال تناول إشكاليات ضعف البناء السياسي للمجتمع السوري، ومشكلة التجانس الإقليمي، فضلاً عن معضلة تصحيح علاقة الجيش بالمجتمع وبمؤسسات الحكم.

وقد ركزت الدراسة على المؤثرات المحلية بصورة رئيسة، ولم تتناول الأوضاع الإقليمية والمؤثرات المتوقعة لانهيار النظام على القضية الفلسطينية، والوضع في لبنان، والعلاقات مع إيران، والسلام مع إسرائيل، حيث يمكن تناول هذا الموضع في دراسة أخرى مستقلة.

مرتكزات نظام الحكم السوري (1970-2011) وأثرها في بناء الثورة

المحتوى

---

[57] نشرت هذه الدراسة في: مجلة **المركز العربي للدراسات الإنسانية**، العدد التاسع، مارس 2012، القاهرة، ص.ص 153-167.

- أولاً: مرتكزات النظام السوري في الفترة 1970-2011

1- المرتكزات الحزبية-الإيديولوجية

2- المرتكزات الأمنية-العسكرية

3- المرتكزات الاقتصادية

4- مرتكزات السياسة الخارجية

- ثانياً: ضعف مرتكزات النظام وتأثيرها على بنية الثورة السورية (2011)

1- تآكل البنية الحزبية-الإيديولوجية

2- السخط المجتمعي

3- التحولات الإقليمية

- ثالثاً: تأثير مرتكزات النظام السوري على مرحلة ما بعد الثورة

1- غياب البدائل السياسية الناضجة

2- إشكالية التجانس الإقليمي والمجتمعي

3- تصحيح علاقة الجيش السوري بالسلطة والمجتمع

أولاً: مرتكزات النظام السوري

في شهر نوفمبر 1970 أعلن حافظ أسد عن حركة تصحيحية تهدف إلى تجاوز أخطاء الفترة: (1963-1970) من حكم حزب البعث، وقد بدأ أسد عهده بمبادرة سياسية لاقت استحساناً في الأوساط المحلية والإقليمية، حيث دعا إلى التخفيف من حدة التحويل الاشتراكي للمجتمع، وتحقيق مصالحة وطنية بين مختلف القوى السياسية.

وفي شهر مارس 1971 انتُخب أسد رئيساً للبلاد، وسط أجواء تبشر بتحقيق انفتاح سياسي، حيث أعلن في شهر مارس من العام التالي عن تشكيل "الجبهة الوطنية التقدمية"، وتبع ذلك تطورات أخرى تهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية شاملة، وفي شهر مارس 1973 تم التصويت على دستور جديد، ركزت بنوده على الحريات العامة، وتشجيع المشاركة الشعبية.[58]

---

[58] ورد في البند الرابع من الدستور: "الحرية حق مقدس، والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنساناً كريماً قادراً على العطاء والبناء"، كما نص البند الثامن والثلاثون من الدستور على أنه: "لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية، بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يسهم في الرقابة والنقد والبناء، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون". يوسف خوري (1979) **الدساتير في العالم العربي**، بيروت، ص.ص 313-322، وقد وردت بنود أخرى في الدستور تنص على حرمة المساكن ومنع التعذيب الجسدي والمعنوي، والمحافظة على حريات

وفي شهر مايو من العام نفسه دعي المواطنون السوريون لانتخابات المجلس النيابي، وبدأت تتشكل ملامح بنية النظام الجديد، والذي ارتكزت أعمدته على: ترسيخ حزب البعث العربي الاشتراكي قائداً للدولة والمجتمع، ومثلت المؤسستان: العسكرية والأمنية أعمدة توازن النظام.

أما على الصعيد الاقتصادي؛ فقد عمد النظام إلى تبني مفهوم مزدوج للتطبيق الإشتراكي يقوم على مبدأ: "اشتراكية المجتمع ورأسمالية السلطة"، حيث أدرك حافظ أسد أن سيطرة السلطة على المجتمع لا يمكن أن تتم إلا من خلال سياسات التأميم الاشتراكي، في حين يمكن للدولة أن تتعامل مع السوق الدولي من خلال قوانينه وأسسه الرأسمالية.

وقامت مبادئ السياسة الخارجية السورية على أساس الاستفادة من تناقضات المشهد الإقليمي لتحقيق الأمن الداخلي، وتسخير المواقف السياسية والقوة العسكرية لتحقيق مصلحة الوطن.

وبحلول عام 1979 أصبح من الواضح أن سياسة حافظ أسد كانت ترتكز على تطبيق هذه المحاور الأربعة بهدف تشييد أركان حكم شمولي يهيمن الرئيس على أزمته.

لكن الخطأ الذي وقع فيه أسد هو أنه عمل على توريث السلطة لشاب لا يملك الحنكة السياسية، ولا يستطيع الإمساك بزمام الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور لوالده، فتآكلت مرتكزات النظام، ونتج عن ذلك انهيار مؤسسات الحكم أمام السخط الشعبي.

ويمكن تفصيل المرتكزات التي قام عليها حكم حافظ أسد فيما يأتي:

1- المرتكزات الحزبية-الإيديولوجية

رسخ الدستور السوري لعام 1973 مكانة البعث كحزب شمولي يسيطر على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة والمجتمع، إذ نصت المادة الثامنة منه على أن: "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في أهداف الأمة".

وبناء على نص الدستور فقد تولى حزب البعث أغلبية مقاعد مجلس الشعب، واستحوذ على مجلس الوزراء، وأصبحت جميع الصحف الرسمية تابعة له، كما

المواطنين وكرامتهم وأمنهم. وقد دعي المواطنون للتصويت على الدستور في 12/3/1973، وكانت النسبة المعلنة للموافقين الدستور: 97.6 بالمائة.

أعطى ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية لحزب البعث وحده حصراً حق التنظيم والنشاط الحزبي أو التكتلي داخل الجيش والقوات المسلحة، وأصبح من حق القيادة القطرية لحزب البعث وحدها ترشيح رئيس الجمهورية.

لكن التطبيق العملي لمفهوم قيادة الحزب للمجتمع كان مغايراً للسلطات التي نص عليها الدستور، فقد لاحظت القيادة القطرية في مرحلة مبكرة وجود فراغ إيديولوجي لدى كوادر الحزب، وتحدثت في أحد تقاريرها التنظيمية عن غياب التأصيل الإيديولوجي عند أعضاء الحزب، والتي لخصها في: "اللامبالاة، وضعف الشعور بالمسؤولية، وضعف الحماس للحزب والتعصب له، والانتهازية، والفهم الخاطئ لممارسة الديمقراطية، ونمو بعض أمراض المجتمع الموروثة (أي الطائفية والإقليمية والعشائرية)".[59]

والحقيقة هي أن الرئيس السوري السابق، لم يكن معنياً بترسيخ البنية الإيديولوجية والتنظيمية للحزب، بل انصبت جهوده على تشييد أركان الحكم الشمولي، الذي لا يقبل الثنائية أو التعددية، إذ تم اختزال قيادة الحزب في لجنة مركزية تتكون من 75 شخصاً، وانتخبت هذه اللجنة من أعضائها قيادة قطرية تتكون من 21 عضواً، ولم تعد تُعقد مؤتمرات الحزب إلا نادراً.[60]

أما على صعيد عضوية الحزب؛ فقد عمد النظام السوري في الفترة: (1980-1984)؛ إلى تصفية عدد كبير من كوادره، حيث تقرر فصل 133580 عضو "نصير"، و3242 من الأعضاء العاملين، وتزامنت حركة التصفيات الواسعة في جهاز الحزب مع حملة موازية لتنسيب أبناء الأقليات الطائفية، فقد تتبع فان دام حركة تنسيب الأقليات في جهاز حزب البعث ولاحظ بأن احتكار البعث للحكم كان صورياً، ولم يقصد به غير تسخير جهاز الحزب كآلية لتوفير قاعدة سلطوية لأبناء الطائفة.[61]

ونتيجة لهذه السياسة فقد غاب حزب البعث عن الممارسة الفعلية للحكم في الفترة: (1985-2000)، وتفوق عنصر الفرد على جميع العناصر الحزبية والإيديولوجية

---

[59]() التقرير التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي (1980)، **المناضل**، العدد 129، يناير 1980، ص.ص 95-96.

[60] عقد المؤتمر القطري السادس لحزب البعث في يناير 1975، والمؤتمر القطري السابع في يناير 1980، والمؤتمر القطري الثامن في يناير 1985، ثم توقفت المؤتمرات لمدة خمس عشرة سنة حيث عقد المؤتمر القطري التاسع للحزب في يونيو 2000.

[61] نيقولاوس فان دام (1995) **الصراع على السلطة في سوريا**، القاهرة، ص 185.

والتنظيمية الأخرى، حيث هيمنت شخصية حافظ أسد على الحياة العامة، وشبت أجيال كاملة تهتف "للأب القائد" ولا تعرف غيره حاكماً للبلاد.[62]

ونظراً لضعف البنية التنظيمية والإيديولوجية لحزب البعث؛ فإن رهاناته الحقيقية لم تكن تستند إلى قاعدة شعبية أو أغلبية تمثيل نيابي، وإنما كانت تعتمد بالدرجة الأولى على المؤسسة العسكرية والزج بها في أتون المعترك السياسي، ونتج عن ذلك ظاهرتين رئيسيتين كان لهما أكبر الأثر في اندلاع ثورة عام 2011، وهما:

أ- الفراغ التنظيمي: الذي أدى إلى تكييف المؤسسات الدستورية وقوانين الدولية فيما يتناسب مع مواصفات الرئيس، فقد استمتع حافظ أسد خلال ثلاثة عقود بصلاحيات واسعة منحها الحزب له، وعندما أزفت ساعة توريث بشار عام 2000؛ تم تعديل الدستور فيما يتوافق مع سنه (34 عاماً) آنذاك، أي بما يتناسب مع متطلبات المرشح الجديد، وليس فيما يتوافق مع مصلحة البلاد، وكان لسوء استخدام الصلاحيات التشريعية الدور الأساس في هدم أركان حكم آل أسد؛ إذ إن الدستور قد منح بشار صلاحيات الحكم الشمولي، ولكن بشاراً لم يثبت الكفاءة في إدارة هذه المؤسسات، ولم تتح بنية النظام له فرصة توسيع دائرة المشاركة في الحكم.

ب- الفراغ الإيديولوجي: أدت هشاشة البنية الإيديولوجية للحزب، إلى غياب التطبيق الفعلي للشعارات التي رفعها متمثلة في: "الوحدة"، و"الحرية"، و"الاشتراكية"، إضافة إلى انحسار المكون القومي إثر انحياز النظام إلى مشروع التوسع الإيراني في المنطقة، مما أدى إلى شل المنطلقات الفكرية للحزب، وفشل القيادتين: القومية والقطرية، في الذب عن حياض النظام الأمني-العسكري الذي طالب الشعب بإسقاطه عام 2011.

2- المرتكزات الأمنية-العسكرية:

ورثت الجمهورية السورية عن الانتداب الفرنسي (1920-1946) نظام حكم مدني ضعيف، ومؤسسة عسكرية شغوفة بتولي مقاليد السلطة في البلاد.

---

[62] وفقاً لدستور عام 1973، فإن رئيس الجمهورية يتولى: تعيين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وإقالتهم، دون الحاجة للحصول على ثقة مجلس الشعب، ودون إلزامهم بتقديم بيانات وزارية للمجلس، كما أن رئيس الجمهورية يعلن الحرب والسلم، ويعلن حالة الطوارئ، وهو قائد الجيش والقوات المسلحة، وقد حصر الدستور حق الترشيح لهذا المنصب بيد القيادة القطرية لحزب البعث، وفعلياً فإن المرشح الوحيد لمدة 30 عاماً كان حافظ أسد.

وبمجرد توليه الحكم؛ لم يكلّف حافظ أسد نفسه عناء البحث عن بدائل بنيوية لترسيخ سلطته؛ فقد وجد في نمط الانتداب الفرنسي بنية تحتية قوية لفلسفة القمع من جهة، وكسب الشرعية الدستورية من جهة أخرى.

وكان النموذج الفرنسي قد قام في مرحلة الانتداب على المزج بين إثارة النعرات الطائفية، واستخدام القوة العسكرية لقمع المعارضة، حيث عمد ديغول إلى إخماد الثورة السورية التي اندلعت عام 1920 من خلال تبني سياسة التقسيم الطائفي للبلاد،[63] ولجأ إلى تجنيد بعض أبناء الأقليات لتشكيل فرق: "القوات الخاصة"، التي قامت بمهمام: قتل المدنيين، وتعذيبهم في الشوراع، وإهانتهم، وإذلالهم، نيابة عن الفرنسيين.

وقد سارت السياسة السورية في عهد حافظ أسد (1970-2000) على النسق نفسه؛ إذ عمد النظام إلى ترسيخ الإرث الفرنسي المتمثل في: نظام حكم مدني ضعيف، وأحزاب لا تملك نظرية سياسية ناضجة، في مواجهة مؤسسة عسكرية تشكل عنصر التوازن الفعلي في الإدارة المحلية والأمن، وذلك بالاعتماد على العنصر العشائري الذي استند عليه الفرنسيون في مرحلة الانتداب.

لقد أدرك حافظ أسد في الثلث الأخير من القرن العشرين؛ أن الشق الحزبي-المدني هو الحلقة الأضعف بين الفئات المتصارعة على السلطة، فأعطى لمؤسساته نمطاً شكلياً يقتصر على قطاع محدود في أجهزة الإدارة والحكم، وجعل توازن النظام يقوم على فرق عسكرية، ومؤسسات أمنية تهيمن على الحياة العامة، واعتمد في ذلك على العنصر العشائري-العائلي باعتباره العامل الأكثر ضماناً في تحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل النظام.

ويمكن تلخيص أهم المرتكزات العسكرية والأمنية للنظام في شقين رئيسين هما:

أ- فرق حماية النظام، وهي مجموعة فرق عسكرية تتبع للجيش النظامي من الناحية التنظيمية، ولكنها تدار من قبل القصر الجمهوري بصورة مباشرة، ويمكن ملاحظة التركيز المفرط على الهاجس الأمني لدى النظام الذي عمد إلى تكديس عدد كبير من القوات العسكرية لحمايته، إذ إنه قام بتجنيد نحو مائة ألف مقاتل في خمس فرق

---

[63] أعلن ديغول قيام: دولة حلب في الثامن من سبتمبر سنة 1920، ودولة العلويين في الثالث والعشرين من سبتمبر 1920، ودولة جبل الدروز في 20 إبريل سنة 1921، ودولة دمشق: التي اتخذت من العاصمة اسماً لها، كما مارست سلطة الانتداب الفرنسية حكماً مستقلاً لإقليم الجزيرة، وسنجق الإسكندرون.

رئيسة هي: سرايا الدفاع،[64] والحرس الجمهوري،[65] والقوات الخاصة،[66] والفرقة المدرعة الثالثة،[67] والفرقة المدرعة الرابعة،[68] وسرايا الصراع.[69] جدير بالذكر أن هذه القوات هي التي تخوض معركة البقاء مع الشعب الأعزل في الوقت الحالي.

ب- المؤسسة الأمنية، ومن أبرز أجهزتها: إدارة الأمن السياسي، وإدارة الأمن العام (وتتضمن قسم الأمن الداخلي، وقسم الاستخبارات الخارجية، وفرع فلسطين)، وشعبة المخابرات العسكرية، وإدارة المخابرات الجوية، ومكتب الأمن القومي، ويبلغ قوام هذه الأجهزة أكثر من ثلاثمائة ألف عنصر يتغلغلون في سائر مؤسسات الدولة والمجتمع، ولايقتصر دور دور المؤسسة الأمنية على الجانب الأمني فحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل ممارسة العمل السياسي والإداري في جهاز الدولة؛ حيث تمتلك أجهزة الأمن وجوداً كاسحاً في سائر المناشط العامة، وتنبع قوتها من انتشارها في المجتمع والدولة، ومن إمساكها بالمفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتستمد شرعيتها من رئيس الجمهورية الذي يشرف على أعمالها من خلال مجلس الأمن الوطني بالقصر الجمهوري.

إلا أن سياسة التكديس الأمني والعسكري، وابتلاع مؤسسات القمع لمؤسسات الإدارة والحكم، قد فشلت في تحقيق أمن النظام، فعلى الرغم من استنفاذ المقدرات الاقتصادية، وولوغ كبار ضباط المؤسستين: الأمنية والعسكرية في الفساد؛ إلا أن هاجس انعدام الأمن قد ازدادات وتيرته عندما انتشرت 55 سرية من سرايا الدفاع في دمشق بقيادة رفعت أسد الذي حالو الإطاحة بشقيقه عام 1984.

أما في عهد بشار، فقد انصب جهد القصر الجمهوري على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بكبح جماح هذه المؤسسات: ففي عام 2002 أحيل عدد من قادة الأجهزة الأمنية إلى التقاعد، وفي 2004 أجريت حركة تصفيات واسعة داخل نطاق القوات المسلحة طالت حوالي 40 بالمائة من ضباط القيادة في دمشق، وفي الفترة (2005-2009) وقعت سلسلة اغتيالات أودت بحياة عدد من الضباط أبرزهم: وزير الداخلية غازي كنعان، وشقيقه علي كنعان، مما دفع بالرئيس لإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وتأسيس "مجلس الأمن الوطني" لاحتواء هذه الصراعات دون طائل، وقد استنزفت

---

[64] تأسست عام 1971، وتم حلها عقب عام 1984، وبلغ تعدادها 55 ألف مقاتل.

[65] تأسست عام 1976، ويبلغ تعدادها 30 ألف مقاتل.

[66] تأسست عام 1968، ويبلغ تعدادها 15 ألف مقاتل.

[67] تأسست عام 1978، ويبلغ تعدادها 8 آلاف مقاتل.

[68] تأسست بعد حل سرايا الدفاع عام 1984، ويبلغ تعدادها 8 آلاف مقاتل.

[69] تأسست عام 1973، ويبلغ تعدادها حوالي 5 آلاف مقاتل.

محاولات السيطرة على هذه الفرق جهود القصر الجمهوري، ومنعت البلاد من فرص الإصلاح السياسي والاقتصادي، وكان لدورها السلبي الأثر الأكبر في التسبب باندلاع الثورة الشعبية الأخيرة.

3- المرتكزات الاقتصادية

ارتكزت السياسة الاقتصادية للنظام السوري في الفترة: (1970-2000) على بناء مؤسسات الحكم الشمولي، وترسيخ هيمنة السلطة المركزية على الاقتصاد الوطني؛ فبدعوى القضاء على البطالة قام النظام بفتح باب التنسيب إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية أمام الفائض البشري الدافق من الأرياف، مما أدى إلى توسيع أجهزة القمع، وتغيير البنية الديمغرافية للمدن السورية، إضافة إلى ضرب القطاع الزراعي الذي تكبد خسائر هائلة بسبب نقص اليد العاملة، ففي بداية حكم حافظ أسد عام 1970 كان عدد القوى العاملة يقدر بنحو 1,97 مليون عامل،[70] وبحلول عام 1979 نجحت السلطة في امتصاص أكثر من 1,2 مليون منهم في كوادر حزب البعث، ومؤسسات الأمن، والفرق الطائفية المتمثلة في: سرايا الدفاع، والحرس الجمهوري، والقوات الخاصة.[71] ولم تكن هذه الطبقة معنية بأي نمط من أنماط الإنتاج الاقتصادي، بل شكلت طبقة استهلاكية ضخمة تعتمد على القطاع العام.

أما المرتكز الثاني للسياسة الاقتصادية السورية فقد تمثل في ازدواجية تطبيق المفهوم الاشتراكي؛ حيث تم فرض السياسة الاشتراكية على الاقتصاد الداخلي بهدف الإمساك بأزمة الإنتاج الصناعي والزراعي للمجتمع، بينما استبعدت السلطة جميع الحواجز والقوانين التي يمكن أن تعرقل مصالحها على الصعيد الخارجي، ونتج عن ذلك نشوء طبقة متمولة من أقارب الرئيس وأصدقائه.

وكان أول من أشار إلى هذه الازدواجية في التطبيق الاشتراكي بين السلطة والمجتمع؛ الباحثة الفرنسية إليزابيث لونغونيس التي لاحظت أنه: "في الوقت الذي يستند فيه التخطيط الاقتصادي السوري في إطاره العام على النموذج الاشتراكي من خلال إعطاء القطاع العام الدور الرئيس في العملية الاقتصادية؛ إلا أن الفئة الحاكمة تستند من طرفها إلى مفهوم: "الأرباح الجانبية"، إذ تقوم من خلال تحكمها بمقادير

---

[70] العربي بن سليمان (1988) "مصاعب قطاع الزراعة ومسألة الأمن الغذائي"، مجلة اليوم السابع، 20 يونيو 1988.

[71] إيال زيسر (2005) **باسم الأب: بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 124.

الأمور بمنح الامتيازات إلى أعوانها عن طريق تجيير قطاع الدولة للقائمين عليه من أقارب الرئيس".[72]

وكانت النتجية الحتمية لهذه السياسة هي تدهور القطاع العام، ونشوء قطاع "شبه خاص"، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجموعة المقربة من رئيس الجمهورية، مما أدى إلى نشوء طبقة طفيلية من كبار المسؤولين اغتنت غناء فاحشاً من التهريب وعمولات السمسرة والاحتكار، وغيرها من وسائل الكسب غير المشروع الذي فتحه الرئيس السوري السابق على مصراعيه لأقاربه ومقربيه.

كما مثلت عملية التهريب وسيلة أخرى للكسب غير المشروع حيث نشأت عصابة "الشبيحة" في ثمانينات القرن المنصرم وأخذت تعمل في مجال العملات، والمتاجرة بالبضائع المدعومة، وفرض الضرائب غير المشروعة، ومن ثم انخرطت في عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية إلى لبنان.[73]

ولما تولى بشار الحكم أحاطت به هذه المجموعة المتمولة، وعلى رأسها أبناء أخواله من آل مخلوف، فضلاً عن زعماء عصابة الشبيحة الذين شكلوا العمود الفقري لمشروع التوسع الإيراني في المنطقة.

وكان الدور السلبي لهذه الفئة من أبرز عوامل اندلاع الثورة، التي استهدفت أقطاب هذه الطبقة المتمولة في هتافاتها.

4- مرتكزات السياسة الخارجية:

منيت الجمهورية العربية السورية بهزيمة عام 1967، إثر إعلان وزير الدفاع السوري (آنذاك) حافظ أسد سقوط القنيطرة، في ظروف مشبوهة تناولها العديد من الكتاب وشهود العيان.

وعلى الرغم من النكسة الكبيرة التي سببها فقد الجولان؛ إلا أن الرئيس السوري نجح في بناء أحد أهم مرتكزات سياسته الإقليمية على هذه الكارثة، وهي مبدأ: "الصمود والتصدي" (أو ما أصبح النظام يطلق عليه في عهد بشار مصطلح: "المقاومة").

---

[72] لونغونيس (1988) "سوريا: القطاع الصناعي- حيثيات الأزمة وأبعادها"، مجلة مشرق ومغرب الفرنسية، عدد (109).

[73] Sadowsky Y. M. (1987), *'Patronage and the Ba'th: Corruption and Control in Contemporary Syria'* **Arab Studies Quarterly**, vol. 9, no. 4, fall 1987. p. 454.

فقد منحت واجهة: "الصمود والتصدي" للنظام السوري الشرعية اللازمة لاستمرار قانون الطوارئ على الصعيد الداخلي، وأتاحت له فرص الحصول على الدعم المالي من دول الجوار، ففي مؤتمر القمة العربية عام 1978 التزمت دول الخليج بمنح سوريا ملياري دولار سنوياً لمدة عشر أعوام كدعم مالي لصمودها أمام إسرائيل.

ومنذ ذلك الحين أظهر حافظ أسد براعة في التلاعب على التناقضات الإقليمية وتوظيفها لصالحه؛ فعندما كانت السياسة الأمريكية في عهد كارتر تركز على احتواء سوريا واستدراجها بعيداً عن المعسكر الشيوعي، تبنى الرئيس السوري سياسة تحجيم الفصائل الفلسطينية، والحد من النفوذ العراقي في لبنان، وحظيت سياسته بدعم غربي ملحوظ، إذ حصل عام 1976 على قروض بقيمة 540 مليون دولار لتمويل حملته العسكرية في لبنان، وفي الوقت ذاته كانت المساعدات الأمريكية تتدفق بمعدل 60 إلى 100 مليون دولار سنوياً، كما قدمت الدول العربية مبالغ تقدر بنحو 500 مليون دولار لدعم دور قوات الردع السورية في لبنان.

وعلى الرغم من التقارب مع الإدارة الأمريكية؛ إلا أن الرئيس السوري حافظ على تعاونه العسكري مع الاتحاد السوفيتي، إذ بلغت الديون المستحقة لموسكو في منتصف الثمانينيات نحو 12 مليار دولار من قيمة المعدات العسكرية التي قدمت له بسخاء.

وكانت سياسة حافظ أسد تجاه إيران أكثر براعة من غيرها؛ إذ إنه تمكن من المحافظة على علاقاته القوية مع دول الخليج العربي، في الوقت الذي وقف طوال الحرب العراقية-الإيرانية مع حلفائه العقائديين في طهران، وعادت هذه السياسة على الميزانية السورية بكثير من المكاسب؛ فبموجب اتفاقية أبرمت بين طهران ودمشق عام 1982 التزمت إيران بمنح هبة سنوية من النفط الخام بقيمة 200 مليون دولار، إضافة إلى تقديم كميات أخرى بقيمة مخفضة، كما بلغت قروض إيران لسوريا نحو 5 مليارات دولار قدمتها طهران لدمشق كقروض وبضائع وخدمات ومواد أولية طوال فترة حربها مع العراق.

وفي مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، أرسل حافظ أسد فرقة من الجيش السوري للمشاركة في حرب تحرير الكويت عام 1991، وتؤكد مصادر الخارجية الأمريكية أن هذه المناورة قد جلبت للخزانة السورية مبلغ 500 مليون دولار سنوياً طوال فترة التسعينيات، وتعهدت دول الخليج العربي بمنح سوريا مبلغ ملياري دولار وفق إعلان دمشق في شهر مارس 1991.

ونتيجة لبراعة الرئيس السابق في إدارة الأزمات الإقليمية فقد بلغت نسبة المساعدات الخارجية 60 بالمائة من مجموع إيرادات سوريا طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات.

إلا أن بشار (الذي ورث السلطة عن والده)، لم يرث هذه الحنكة السياسية: فسرعان ما خسر الملف اللبناني برمته، واضطر إلى سحب قواته من لبنان، وأدى سوء إدارته للأحداث إلى انشقاق نائبه عبد الحليم خدام، ومقتل وزير داخليته غازي كنعان، وتصفية عدد من ضباطه الأمنيين في ظروف غامضة خلال الفترة 2005-2007.

كما فقد النظام السوري زمام المبادرة على القضية الفلسطينية؛ إثر انخراطه في تحالفات عقائدية مع نظام الملالي بطهران و"حزب الله" في لبنان، مما عمّق عزلته الإقليمية والدولية، وأدى إلى إفلاس خزانته، بعد توقف المساعدات العربية، وخسرت سوريا نتيجة لتلك السياسة أصدقاءها العرب.

ثانياً: ضعف مرتكزات النظام وتأثيرها على بنية الثورة السورية (2011)

عندما تولى بشار الحكم عام 2000، اتخذ قراراً مبكراً بالركون إلى المرتكزات التي قام عليها حكم والده، فحافظ على الواجهة المدنية التي يمثلها حزب البعث في الحكومة ومجلس الشعب، واعتمد على العنصر الأمني-العسكري للمحافظة على توازن الحكم، واعتمد العامل الاقتصادي على عنصر التوريث؛ إذ ورث الجيل الجديد من أقارب بشار وأبناء خاله ثروات البلاد، مما أتاح لهم مجال التحكم في المفاصل الاقتصادية للمجتمع.

إلا أن المتغيرات الإقليمية مثلت أول نكسة في سياسة النظام السوري الذي فقد السيطرة على الملفات الرئيسة في المنطقة، وأخذت عوامل التعرية تنخر في بنية النظام، حيث عصفت وفرة وسائل الاتصال، وزيادة الوعي الشعبي بحالة الجمود، ووجد بشار نفسه في مواجهة ثورة شعبية عارمة، تعامل معها بالوسائل القمعية التي اتبعها والده في مطلع الثمانينيات.

ونتيجة لعجز النظام عن التطوير؛ ظهرت حالة السخط الشعبي في البداية كرد فعل لسوء تعامل النظام مع الملفات المحلية والإقليمية، إلا أنها أخذت تتطور بسرعة كبيرة لتشكل حراكاً شعبياً منظماً يتغذى من ضعف بنية النظام الذي قامت الثورة ضده.

ويمكن تلخيص أهم عناصر بنية الثورة السورية في النقاط التالية:

1- تآكل البنية الحزبية-الإيديولوجية: أدى انحسار دور حزب البعث إلى فقدان النظام لقاعدته الإيديولوجية، وذلك في الوقت الذي لم تبذل فيه السلطة جهداً للبحث عن بدائل تنظيرية تتناسب مع متغيرات المرحلة؛ فاستمر أداء النظام على نفس وتيرة مرحلة السبعينيات من القرن المنصرم، وفي هذه الأثناء وقف القصر الجمهوري والمؤسسات الأمنية المحيطة موقف الرافض لأي منظومة فكرية بديلة يمكن أن تنعش حالة الجمود التي انتابته؛ ففي نهاية سنة 2000 شهدت المدن السورية تأسيس منتديات للحوار تنتقد الأداء الحكومي وتدعو إلى تطبيق الديمقراطية وإطلاق الحريات العامة، لكن النظام سارع بإخمادها واعتقال أبرز شخصياتها وإصدار أحكام قاسية ضدهم.

وكبديل لأطروحات منتديات الحوار عبر النظام عن رغبته في الانفتاح وتحقيق مزيد من الحريات السياسية من خلال ترسيخ دور الجبهة الوطنية التقدمية التي تم توسيعها وسمح لبعضها بإصدار الصحف،[74] وتأتي هذه السياسة من قناعة النظام بأن الانفتاح يجب أن يكون منظماً وأن يبدأ من الداخل، لأنه إذا جاء من خارج النظام فإنه يحمل السمة الانقلابية!

إلا أن نية الانفتاح لم تظهر خلال انتخابات مجلس الشعب في مارس 2003، حيث كانت الفرصة متاحة لبشار كي يثبت رغبته في تحقيق الإصلاح السياسي، فبقي عدد أعضاء المجلس على حاله، حيث انتخب 167 عضواً من الجبهة التقدمية منهم 132 من حزب البعث، ولم يكن هناك أي تغيير يذكر، وفي انتخابات سنة 2007 ترسخ كيان السلطة الشمولية عن طريق زيادة عدد المقاعد المخصصة لحزب البعث على حساب الجبهة الوطنية والمستقلين، وسط فتور شعبي.

أما في القصر الجمهوري؛ فقد أخذت دائرة بشار العسكرية والأمنية تضيق بصورة تدريجية، حيث تضمنت دائرة مستشاريه مجموعة مغلقة من أقاربه وأبناء عشيرته، وعلى رأسهم: ابن خالته عاطف نجيب، وصهره آصف شوكت، ومستشاريه للشؤون الأمنية اللوائين إبراهيم حويجة ومحمد ناصيف، ومستشاره للشؤون العسكرية العماد علي أصلان، ورئيس أركانه ثم وزير دفاعه العماد علي حبيب،

---

[74] أحزاب الجبهة التقدمية بعد توسيعها هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح الحزب الشيوعي السوري برئاسة وصال بكداش، جناح الحزب الشيوعي السوري برئاسة يوسف فيصل، حزب الاتحاد الاشتراكي، الحزب الوحدوي الاشتراكي برئاسة فايز إسماعيل، الحزب الاشتراكي برئاسة أحمد الأحمد، الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي المنشق عن الوحدويين الاشتراكيين برئاسة فضل الله ناصر الدين، حزب الوحدة العربية الديمقراطي برئاسة غسان أحمد عثمان، وحزب العهد الوطني.

وهؤلاء جميعاً يرتبطون ببشار من حيث القرابة أو المصاهرة أو العشيرة، بل إن دائرتهم أضيق من دائرة الرئيس السابق الذي كان يقرب إليه بعض العشائر العلوية الحليفة، بينما اقتصر اعتماد بشار على دائرة القرابة المباشرة؛ حيث أسند بشار إلى شقيقه ماهر قيادة الفرقة المدرعة الرابعة، ورقاه إلى رتبة عميد، أما عائلة أنيسة مخلوف (والدة بشار) فقد اتسع نفوذها بصورة ملفتة للانتباه، حيث ظهر اسم خال بشار محمد مخلوف، وكذلك رامي وإيهاب مخلوف التي بلغت ثروة أسرتهم مليارات الدولارات، واستغلوا روابطهم السياسية لتحقيق المكاسب الاقتصادية، ومن ذلك هيمنتهم على المصرف العقاري، وعلى التجارة الحرة المعفاة من الضرائب في المطارات، وكذلك على قطاع الاتصالات.[75]

2- السخط المجتمعي: الناتج عن عدم استيعاب النظام للتحولات التي مر بها القطر السوري في الفترة: (1970--2011)؛ فعندما وقع انقلاب حافظ أسد عام 1970، كان عدد سكان سوريا: 6,305,000 نسمة، وبحلول عام 2010 تضاعف هذا الرقم نحو أربعة أضعاف، حيث بلغ: 22,505,000 نسمة، وعلى الرغم من ذلك فإن البنية الاقتصادية للقطر السوري لم تتواكب مع متطلبات التغيير، وانعكس ذلك على المجتمع السوري الذي عاني في عهد بشار من افتقار العدالة الاجتماعية؛ فارتفع معدل الفقر من: 11,5 بالمائة عام 2000 إلى 34,3 بالمائة عام 2011، حيث صنفت في سوريا في هذا العام بالمركز 97 عالمياً من حيث جودة الحياة، والمركز 111 لتقدير الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

وبدلاً من الاهتمام بتطوير البنية الاقتصادية والعمل على تحقيق إصلاحات تخرج البلاد من أزمتها الخانقة، ارتكزت سياسة النظام السوري على تشديد القبضة الأمنية لمنع انتشار مظاهر السخط الشعبي بين فئة الشباب، فانحدرت سوريا إلى المركز 154 من حيث احترام حقوق الإنسان.

وفي هذه الأثناء استمرت فلسفة أجهزة الاستخبارات على بنيتها "السبعينية"، حيث قام نشاطها في عهد بشار على بذل المزيد من الجهود لتفكيك أحزاب المعارضة، وعزلها عن المجتمع، بل وتتبع هذه الجماعات في المنفى لمنع أي تأثير لها على المجتمع السوري، إلا أن الأحداث الأخيرة قد أدخلت على المعادلة السياسية عنصراً جديداً لم يحسب له النظام أية حساب؛ إذ اقتحم الشباب السوري المحايد ساحة العمل السياسي بدافع الرغبة في التغيير السلمي، وليس بدافع الانتماء الحزبي أو

---

[75] فلاينت ليفريت (2005) **وراثة سورية، اختبار بشار بالنار**، الدار العربية للعلوم، بيروت.ص.ص 168-169.

الإيديولوجي، وهو نمط من الحراك المجتمعي الذي يصعب السيطرة عليه من الناحية الأمنية، إذ أن 77 بالمائة من المجتمع السوري هم دون سنة 35، في حين تقدر بعض المصادر أن نسبة الشباب السوري بين سن 15 و35 عاماً تقدر بحوالي 66 بالمائة من أبناء المجتمع.

وعلى الرغم من التطور الذي شهده المجتمع؛ إلا أن أجهزة الأمن لا تزال مصرة على التعامل معه بأساليب القمع المتمثلة في: حملات الاعتقال العشوائي، والعقاب الجماعي، واقتحام المدن وقطع الخدمات عنها، وقتل المتظاهرين، وتعذيبهم والتنكيل بهم في الشوارع، وشن الحملات الإعلامية التي تتبع نموذج "غوبلز" في العهد النازي، وما إلى ذلك من وسائل لا تجدي نفعاً في السيطرة على الانفجار الاجتماعي الذي تسببت به سلسلة من الأخطاء المتراكمة عبر أربعة عقود من حكم آل أسد.

3- التحولات الإقليمية: تتمثل أبرز التحولات الإقليمية في تراجع شعبية إيران في العالم العربي، حيث بدأت الشعوب العربية تظهر المزيد من الوعي والحذر تجاه توسع النفوذ الإيراني، وما يحمله في طياته من عناصر طائفية وشعوبية تحت أستار المقاومة.

وتزامن التراجع الإيراني بظهور الدور التركي، ورغبة حكومة العدالة والتنمية في ممارسة دور إقليمي أكثر فاعلية من ذي قبل، وهو أمر لم يفطن لتبعاته نظام بشار، الذي فشل في قراءة متغيرات الوضع الإقليمي.

فقد فتح النظام السوري في العقد الماضي الباب على مصراعية أما النفوذ الإيراني، وقام بتشجيع نشاطه السياسي، ووفر الدعم للخلايا الطائفية التي اتخذت من دمشق قاعة لها، وفي هذه الأثناء أخذت سوريا تبتعد عن شعارات القومية العربية التي رفعتها في الثلث الأخير من القرن العشرين، ومثلت سياسة الانفتاح السوري على طهران دعماً للتوجهات الشعوبية التي ضاقت الدول العربية بها ذرعاً، خاصة وأن خلايا "حزب الله" (المدعومة من قبل سوريا) قد استهدفت هذه الدول في أمنها واستقرارها.

وبالإضافة إلى استعداء الدول العربية ضد سوريا، أخذ بشار يفقد جميع التوازنات التي ورثها عن والده؛ حيث تعرضت السياسة الخارجية السورية في الفترة: (2000-2011)، لعدة نكسات من أبرزها: فقدان السيطرة على القضية الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو، ونشاط المعارضة الكردية بعد تسليم أوجلان، والتوتر مع الحدود العراقية إثر الغزو الأمريكي، وإرغام القوات السورية على مغادرة لبنان بعد مقتل الحريري، وتعميق عزلة سوريا عن محيطها العربي نتيجة الإمعان في دعم مشروع التوسع الفارسي.